الأمم المتحدة

S/2018/432



Distr.: General
8 May 2018
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - رحب مجلس الأمن في قراره ٢٣٩١ (٢٠١٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالتقدم المحرز في التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وطلب إلي أن أتخذ الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق تقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية)، بهدف تزويد القوة المشتركة بالدعم العملياتي واللوجستي عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة).

٢ - وطلب إليّ المجلس أيضا أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والاتحاد الأفريقي، بإعداد تقرير عن أنشطة القوة المشتركة، مع التركيز على التقدم المحرز في تفعيلها، والدعم الدولي المقدم بشأنها، وتنفيذ الاتفاق التقني، والتحديات التي ووجهت، وتنفيذ بلدان المجموعة الخماسية لإطار للامتثال خاص بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقيدها بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

ثانيا – تفعيل القوة المشتركة

٣ - عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، وقعت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على اتفاق تقني يحدد نطاق وحجم الدعم المقدم من الأمم المتحدة للقوة المشتركة من خلال البعثة المتكاملة، وذلك على هامش المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لمنطقة الساحل الذي عقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. وبموجب القرار، يشمل هذا الدعم أنشطة الإجلاء الطبي، وإتاحة المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي (الوقود والماء وحصص الإعاشة)، واستخدام معدات ومواد المنشآت الهندسية التابعة للأمم المتحدة، والمساعدة التي تقدمها الوحدات التمكينية الهندسية التابعة للقوات النظامية في البعثة المتكاملة من أجل تحضير قواعد عمليات القوة المشتركة في مالي. وسيُقدَّم الدعم إلى عناصر القوة المشتركة العاملة في أراضي مالي، بما يتماشى مع منطقة العمليات المقررة للبعثة. ووقع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا على اتفاق مالي منفصل بشأن طرائق تحويل الأموال بينهما.




18-06796 (A) 110518 110518

٤ - واستمرت الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية من أجل التفعيل الكامل للقوة المشتركة. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، حضر وزراء الخارجية ووزراء الدفاع من تلك البلدان اجتماعاً وزارياً استثنائياً عُقد في باماكو وأسفر عن إنشاء صندوق استئماني مخصص للقوة المشتركة، وإقامة مكتب الدفاع والأمن الذي سيتولى التنسيق والاتصال مع مقر القوة المشتركة في سيفاري بمالي والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية في نواكشوط. وفي ٦ و ٧ شباط/فبراير، اجتمع رؤساء دول المجموعة الخماسية في قمتهم السنوية في نيامي، حيث انتقلت رئاسة المجموعة الخماسية بالتناوب من مالي إلى النيجر. وأيد رؤساء الدول نتائج الاجتماع الوزاري المعقود في كانون الثاني/يناير، وطلبوا بعد ذلك، تحت رئاسة النيجر، المساعدة من الأمم المتحدة في تعزيز قدرات الأمانة الدائمة وفي إنشاء الصندوق الاستئماني. وفي ٢٣ آذار/مارس، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، في جلسته ٧٥٩، تمديد نشر القوة المشتركة لفترة مدتها ١٢ شهرًا اعتبارًا من ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٥ - إن الحالة الأمنية في منطقة الساحل في تدهور مستمر، كما هو موضح بالتفصيل في تقريري السابق عن المسألة (S/2017/869). ومما يدل على هذا الاتجاه وقوع هجوم إرهابي واسع النطاق في قلب واغادوغو في ٢ آذار/مارس، والهجمات المتواصلة على قوات الدفاع والأمن في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، ووقوع هجوم لم يسبق له مثيل من حيث المدة والتعقيد والنطاق على عملية بارخان الفرنسية والبعثة المتكاملة في ١٤ نيسان/أبريل في تمبكتو بمالي. ولا تزال سلطة الدولة غائبة في مناطق واسعة من وسط وشمال مالي، وفي شمال بوركينا فاسو. والسكان المحليون يفتقرون إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا يزالون يعانون من الفقر والجوع. ولا تزال الأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم الاستقرار، ولا سيما ضعف الإدارة السياسية والمالية والأمنية، وتخلف التنمية والإقصاء، كما كانت دون تغيير ودون محاولة تُذكر للتصدي لها. وستكون الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في مالي في تموز/يوليه ٢٠١٨ لحظة حاسمة في تشكيل مستقبل البلد ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على المنطقة.

ألف - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر العسكري

٦ - بلغت القوة المشتركة مستوى قدرتها التشغيلية الأولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تصل إلى القدرة التشغيلية الكاملة في الأشهر المقبلة. ففي ١٣ نيسان/أبريل، كانت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية قد حددت ستا من مجموع سبع كتائب. وتفيد التقارير أن ثلثي القوات المقررة للقطاع الأوسط قد انتشرت: ١٣٠ جنديا من أصل ٦٥٠ جنديا من كتيبة مالي في بوليكيسي، و ٥٢٨ جنديا من أصل ٦٥٠ من جنود كتيبة النيجر في بانكيلاري، و ٥٩٦ جنديا من أصل ٦٥٠ من جنود كتيبة بوركينا فاسو في دوري. وستقوم القوة المشتركة بتحديد جداول زمنية جديدة للوصول إلى القدرة التشغيلية الكاملة بمجرد تحديد المعايير الخاصة بذلك وإقرارها من قبل رؤساء أركان الدفاع في بلدان المجموعةفي اجتماع لجنة الدفاع والأمن في ١٠ و ١١ أيار/مايو بواغادوغو. وستضع اللجنة أيضا المواعيد الزمنية لنقل السلطة على الكتائب الفردية من بلدان المجموعة إلى القيادة المركزية للقوة المشتركة.

٧ - وقام قائد القوة المشتركة، العقيد ديدييه داكو، بزيارة تقييمية أولية للقطاع الأوسط، حيث تقدم قوة بارخان الدعم، في الفترة من ٤ إلى ٩ نيسان/أبريل لتحديد مدى الامتثال لمتطلبات النشر. وكان من المقرر في البداية القيام بهذه الزيارة، بالإضافة إلى زيارة تفقدية لمقري القطاعين الشرقي والغربي، في أواخر عام

٢٠١٧، لكن تحتم إرجاؤهما بسبب الافتقار إلى وسائل النقل. ومن المتوقع أن يتم إقرار نتائج زيارته في أواخر نيسان/أبريل. وتجري حاليا زيارة تقييم ثانية في القطاع الشرقي إلى كل من وور بتشاد ومادا ما بالنيجر.

٨ - وتم بلوغ ٨٠ في المائة من الملاك الوظيفي في مقر القوة المشتركة وغرفة القيادة المركزية في سيفاري، وفي مقار القطاعات الثلاثة في نيامي (القطاع الأوسط)، وفي وور بتشاد (القطاع الشرقي)، وفي نبيكت الهواش بموريتانيا (القطاع الغربي). غير أنه كان لا بد من مراجعة التقييمات الأولية للاحتياجات من الموارد البشرية وتعديل المستويات القصوى من الموظفين في مقار القيادة الأربعة وفقا لذلك. ومن المتوقع تعزيز غرفة القيادة المركزية بـ ١٢٠ ضابطا إضافيا، وستحتاج مقار القطاعات الثلاثة إلى ما مجموعه ٦٤ وظيفة إضافية. ومن المتوقع أن تؤكد لجنة الدفاع والأمن العدد الدقيق للوظائف الإضافية المطلوبة خلال اجتماعها في أيار/مايو.

٩ - وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في باماكو في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، قرر رؤساء دول المجموعة الخماسية إعطاء الأولوية لتفعيل القوة المشتركة في القطاع الأوسط، ذلك أن أغلبية الهجمات الإرهابية يجري تنفيذها في تلك المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أجرت القوة المشتركة عمليتين عسكريتين في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ففي عملية هاوبي التي أُدريت في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، نسقت ثلاثة مفارز مشتركة بين الجيوش تحت قيادة القوة المشتركة مع القوات المسلحة لبوركينا فاسو ومالي والنيجر، ومع قوة برخان. وقادت غرفة القيادة المركزية في سيفاري هذه العملية بدعم من مركز القيادة التكتيكي في نيامي.

١٠ - وفي الفترة من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قادت القوة المشتركة عملية بانيالي (Pagnali) في منطقة الغابات الواقعة بين توفاغالا وورومانا وسيربا، بالقرب من بوليكيسي بمالي. وكان الهدف هو تدمير سلاسل إمداد الجماعات الإرهابية المسلحة واحتواء تحركاتها في منطقة الحدود بين مالي وبوركينا فاسو. وشاركت في العملية أربع وحدات قتالية تكتيكية مشتركة بين الجيوش وتسع طائرات من البلدين.

١١ - وتقوم القوة المشتركة حاليًا بإعداد خطتها التشغيلية، التي من المتوقع أن يتم إقرارها خلال الاجتماع المقبل للجنة الدفاع والأمن في مستهل أيار/مايو.

١٢ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتمعت الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية والعميدداكو مع ممثلين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى في نواكشوط. واتفق المجتمعون على التعاون في بناء القدرات في مجالات التنسيق العسكري - المدني، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي وإدارة النزاعات.

١٣ - وحددت القوة المشتركة بناء موقعين جديدين في بوليكيسي وتيسيت، وإعادة تأهيل المعسكرات في غويري ونامبالا ونغوماكورا، وتعزيز مقرها في سيفاري، باعتبارها مشاريع تشييد ذات أولوية. وتشكل الظروف غير المستقرة في تلك المواقع وما حولها تهديدا أمنيا كبيرا وتؤخر نشر القوات المتبقية. ومن الأولويات الرئيسية بناء مخابئ في المعسكرات لحماية الأفراد والأسلحة والذخائر والمعدات واللوازم. وإلى أن يتم تحسين البنية التحتية للمعسكر في نبيكت الهواش وفي وور، يظل مركزا القيادة للقطاعين الغربي والشرقي موجودين بشكل مؤقت في نيما بموريتانيا وفي نجامينا، على التوالي. وفي غياب أصول النقل، تطرح المسافات بين مقار القطاعات ومراكز القيادة ومعسكرات الكتائب تحديا كبيرا.

١٤ - وتحتاج القوة المشتركة بشكل عاجل إلى أصول جوية لجمع المعلومات الاستخبارية والنقل، وكذلك إلى معدات الاتصالات. وهي تعتمد حالياً على الجيوش الوطنية لبلدان لمجموعة الخماسية أو قوة بارخان للقيام بالمهام الاستطلاعية. وأما المتاح من أصول الاتصالات فقليل والنظم المختلفة التي تستخدمها بلدان المجموعة الخماسية ليست متوائمة دائمًا ولا مشفرة. ومن مصادر القلق الكبير أيضا نقص الخبرة والتدريب والمعدات الملائمة للكشف عن الألغام والتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله، لا سيما في ظل التهديد غير المتناسب الذي تشهده المناطق المناطق التي تجري فيها عمليات القوة المشتركة. وتحتاج القوة المشتركة أيضا إلى المساعدة في وضع استراتيجيات للاتصال والتوعية قصد التواصل مع السكان في منطقة عملياتها.

١٥ - وفي ٢ آذار/مارس، طلب العميد داكو المساعدة التقنية من إدارة عمليات حفظ السلام لمواجهة التهديد غير المتناسب الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويتوخى طلبه الحصول على المشورة والمساعدة من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بغية تعزيز القدرات العسكرية والمدنية في البلدان المعنية وفي المقر بسيفاري. ويجري حاليا تقييم الكيفية المناسبة لتقديم هذا الدعم.

باء - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر الشرطي والمدني

١٦ - بالإضافة إلى العنصر العسكري الذي يتألف من ٥ ٠٠٠ فرد، فإن المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة، المشار إليه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) والذي أيده في وقت سابق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يشمل عنصرا شرطيا ومدنيا.

١٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظمت حكومة مالي، بوصفها رئيسة المجموعة الخماسية حلقة عمل في باماكو، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحديد دور ومسؤوليات عنصر الشرطة، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بقسم الشرطة العسكرية، وقسم الشرطة القضائية. واعتمد إطار مفاهيمي لهيكل عنصر الشرطة وعمله في اجتماع استثنائي للجنة الدفاع والأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

١٨ - ووفقا للإطار المفاهيمي، سيتألف عنصر الشرطة من وحدة للشرطة العسكرية ضمن العنصر العسكري للقوة المشتركة، ومن وحدة للتحقيق تحت قيادة الوحدات الوطنية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتستتبع المسؤوليات الأساسية للشرطة العسكرية مراقبة الوحدات العسكرية وتزويدها بالتدريب على حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. وستكون وحدات التحقيق مسؤولة عن جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، وعن إجراء التحقيقات في الجرائم وجمع الأدلة ومتابعة المجرمين ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ويضم عنصر الشرطة أيضا مستشارا (من الذكران أو من الإناث) لقائد القوة المشتركة في شؤون الشرطة، تعينه الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على أساس التناوب لمدة عام واحد، قابلة للتجديد مرة واحدة، وتساعده أمانة وموظفو اتصال للتنسيق مع منتدى التعاون الأمني، ومركز منطقة الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكر، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وسيتولى المستشار في شؤون الشرطة رصد عملية إعداد الأطر القانونية في منطقة الساحل، وتقديم المشورة لقائد القوة المشتركة بشأن الجوانب القانونية للعمليات، والتحسب للقضايا القانونية وحلها، ومساعدة قائد القوة المشتركة في تنسيق العمليات عبر الحدود من خلال تيسير تبادل المعلومات بين وحدات التحقيق. وفي المسائل التشغيلية، سيقوم المستشار في شؤون الشرطة برصد وتحليل التهديدات المتعلقة

بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتيسير جمع وتبادل المعلومات بين وحدات التحقيق، والمشاركة في عمليات التخطيط، وتزويد قائد القوة المشتركة بالخبرة الشرطية والمعلومات ذات الصلة بالشرطة القضائية. كما سيتم تكليفه بالتجميع المركزي للبيانات المتعلقة بالاعتقالات.

١٩ - ويقتضي الإطار المفاهيمي الامتثال الصارم لأحكام القانون الدولي المتعلقة بمعاملة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لأعمال إرهابية أو غيرها من الأعمال الإجرامية، والأخذ بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل عنصر الشرطة وبتدابير لحماية الأطفال. وينص أيضاً على أن عمل عنصر الشرطة ينبغي أن يتوافق تماماً مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومع إطار الامتثال لحقوق الإنسان الخاص بالقوة المشتركة.

٢٠ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل، نظمت حكومة النيجر حلقة عمل في نيامي بشأن تفعيل عنصر الشرطة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وشركاء دوليين آخرين، بهدف تحديد حجم عنصر الشرطة ونطاقه، بما في ذلك عدد ضباط الشرطة الذين سيتم نشرهم في المجموع وضمن كل كتيبة. واتفق المشاركون على تكليف المدير العام للشرطة الوطنية في النيجر بإنشاء لجنة مكونة من الدول الأعضاء في المجموعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء دوليين آخرين، تقوم بحصر الاحتياجات المحددة لكل دولة من تلك الدول في تشكيل عنصر الشرطة ومساعدتها في إنشاء وحداتها الخاصة بالتحقيق ووحدات الشرطة العسكرية في أقرب وقت ممكن.

٢١ - ولضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وتمشيا مع المفهوم العمليات الاستراتيجي، سيتعين على وحدات شرطة التحقيق المنتشرة في إطار القوة المشتركة أن تعمل مع السلطات الوطنية في كل بلد من بلدان المجموعة. وفي مالي، تمارس الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية الولاية القضائية الحصرية على تلك الأمور. ولتجنب التنازع بين الولايات القضائية، فإن من تعتقلهم القوة المشتركة في مالي ممن يشتبه ارتباطهم بالإرهاب والجريمة المنظمة سيسلمون إلى الوحدة القضائية المتخصصة التي تقوم، تبعا لذلك، بدور أساسي في كفالة أن يخضع هؤلاء المشتبه فيهم للتحقيق بالشكل المناسب وأن يتم تقديمهم إلى العدالة في مالي، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وستتولى الوحدة أيضا مسؤولية تنفيذ جميع طلبات التعاون القضائي المقدمة من بلدان المجموعة الخماسية.

جيم - الأمانة الدائمة والإطار المؤسسي

٢٢ - في ٦ شباط/فبراير، أقر رؤساء دول المجموعة الخماسية في قمتهم السنوية الرابعة تعيين مامان صديقو أمينا دائما جديدا للمجموعة. وحل السيد صديقو، من النيجر، محل نجم الحاج محمد الذي شغل المنصب لمدة ثلاث سنوات.

٢٣ - وعملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تزويد الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية بالمساعدة التقنية، في إطار ولايته الحالية وحسبما تسمح به موارده، بغية تعزيز التعاون بين بلدان المجموعة الخماسية في ميادين الأمن والحوكمة والتنمية. وانسجاما مع هذه الولاية وعملا بالقرار الذي توصل إليه رؤساء دول المجموعة في قمتهم السنوية التي عُقدت في شباط/فبراير، يقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم في إنشاء مكتب الدفاع والأمن التابع للأمانة الدائمة في نواكشوط، ومن ثم إعادة هيكلة الأمانة الدائمة وتوسيع

نطاق مسؤولياتها. وستقوم بلدان المجموعة بتزويد المكتب بما يلزم من موظفين. ورشح كل من بوركينا فاسو ومالي مساعدين في شؤون الدفاع والأمن، وعينت موريتانيا أمينا. وستكفل الدول الأعضاء في المجموعة ملء تلك الوظائف وتمويلها بالتناوب لمدة سنة واحدة.

٢٤ - وقد أقر مجلس وزراء المجموعة الإجراءات العملية الموحدة للصندوق الاستئماني للقوة المشتركة واختصاصات لجنة الدعم واللجنة التوجيهية التابعتين له. ومن المتوقع أن ترشح الدول الأعضاء في المجموعة من يتولى الوظائف في أمانة الصندوق التي سيقودها منسقٌ ويعمل فيها موظفون فنيون في ميادين المالية وإدارة الشراكات وشؤون الشراء وإدارة سلسلة الإمداد.

٢٥ - وفي ٢٣ آذار/مارس، وعلى هامش مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده الاتحاد الأفريقي في كيغالي، وقَّع ممثلو بلدان المجموعة الخماسية مذكرة تفاهم مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن توفير المعدات والدعم التقني والمالي من أجل التفعيل الكامل للقوة المشتركة. وتحدد المذكرة التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق بين الأمانة الدائمة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال إنشاء خلية للتنسيق الاستراتيجي في أديس أبابا لتوفير المساعدة التقنية للصندوق الاستئماني للقوة المشتركة، ولتعبئة الموارد.

دال - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإطار الامتثال لمعايير حقوق الإنسان

٢٦ - شدد مجلس الأمن في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) على ضرورة أن تُنفَّذ عمليات القوة المشتركة في إطار الامتثال التام للقانون الدولي، وأن تتخذ بلدان المجموعة الخماسية والقوة المشتركة الخطوات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من خطر إيذاء المدنيين في جميع مناطق العمليات. كما أهاب بالدول الأعضاء في المجموعة الخماسية أن تضع إطارا صارما لامتثال تلك المعايير لمنع جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تكون القوة المشتركة على صلة بها والتحقيق في تلك الانتهاكات والتصدي لها والإبلاغ عنها علنًا. وأشار أيضا إلى أن تقديم دعم الأمم المتحدة يجب أن يتم في إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

٢٧ - واستنادا إلى التجارب السابقة والدروس المستفادة في أفغانستان والصومال، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع القوة المشتركة ومكاتب الأمم المتحدة وإداراتها المعنية الأخرى، بوضع إطار للامتثال أقره كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية من خلال التوقيع على الاتفاق التقني في مؤتمر بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير. ويتضمن الاتفاق التقني العناصر الرئيسية لإطار الامتثال. وينص الإطار على مجموعة من آليات تقليص المخاطر والتخفيف من حدتها ترمي إلى درء ومعالجة الآثار السلبية المحتمل أن تلحق بالمجتمعات المحلية من جراء عمليات القوة المشتركة. ومن هذه الآليات، على سبيل التمثيل لا الحصر: فرز الجنود والموظفين لكفالة اختيارهم وتسجيلهم وتحديد هويتهم باعتبارهم منتسبين للقوة المشتركة وعملياتها؛ تزويد الجنود والموظفين بتدريب عام وخاص يركز على عناصر الامتثال، سواء قبل نشرهم في العمليات أو أثناء النشر؛ اعتماد ونشر القواعد والأنظمة والإجراءات العملية الموحدة لعمليات القوة المشتركة؛ وضع آلية لكفالة أن يؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط للعمليات متطلباتُ مراعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وشواغل الحماية، بما في ذلك التدابير الموجهة لحماية النساء والأطفال تحديدا؛ وضع آليات للاستعراض بعد إجراء

العمليات لتقييم أثرها على المدنيين وعلى الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ وضع آليات للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بسير العمليات التي تنفذها القوة المشتركة، بما في ذلك التحري عن الإصابات والحوادث والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ إطار الامتثال، واستحداث إجراءات فعالة في بلدان المجموعة من أجل التصدي للانتهاكات.

٢٨ - واستجابة لطلب من المجموعة للحصول على الدعم في تنفيذ إطار الامتثال، تعمل مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وشركاء آخرون على استكمال خطة لتوفير الدعم العملياتي تشمل تقديم المساعدة التقنية للقوة المشتركة في سيفاري، والرصد المتنقل لعمليات القوة المشتركة، وتقديم المساعدة التقنية ورصد إجراءات المتابعة المتخذة في مواجهة التجاوزات المدعى ارتكابها في مجال حقوق الإنسان في كل دولة من الدول الأعضاء في المجموعة. ويجري أيضا استكمال خطة لتعزيز قدرة البعثة المتكاملة على كفالة امتثال دعم الأمم المتحدة المقدم للقوة المشتركة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. فإن التقيد بتلك السياسة شرط أساسي لتقديم دعم الأمم المتحدة عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

٢٩ - وريثما يتم استكمال تقدير تكاليف إنشاء إطار الامتثال وصرف مساهمات الجهات المانحة، قدم صندوق بناء السلام تمويلا أوليا أساسيا بمبلغ ٦٤٠ ٥٩٠ دولارا أتاح للمفوضية إيفاد خبراء تقنيين إلى موبتي وسيفاري للعمل مع القيادة المركزية للقوة المشتركة على إعداد إطار الامتثال، والعمل مع السلطات الوطنية وشركاء الأمم المتحدة على تنفيذه في بلدان المجموعة الخماسية. ويتطلب الدعم المقدم إلى القوة المشتركة في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التزاما مستمرا من الدول الأعضاء والجهات المانحة للموارد السياسية والمالية على امتداد فترة نشر القوة. وسيكون وجود عنصر مدني ضمن القوة المشتركة يمكن للأمم المتحدة والشركاء الآخرين التواصل معه أمرا أساسيا في تفعيل العديد من جوانب الإطار. فلكي يحقق الإطار كامل إمكاناته باعتباره أداة لحماية السكان ويصبح نموذجا للعمليات في المستقبل، سيكون من اللازم أن يتواصل الدعم إلى ما بعد الجولة الحالية من التمويل المتوقع لتنفيذه لكفالة المحافظة عليه على المدى الطويل.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المتكاملة رصد حالة حقوق الإنسان في مالي، بما في ذلك في سياق أنشطة القوة المشتركة وعملياتها. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أخطرت القوة المشتركة البعثة رسميا بحالة وقعت في سياق عملية بغنالي وزُعم فيها أن رجلا عمرُه ٥١ عاما قُتِل وأصيبت امرأة عمرها ٢٩ عاما عندما أطلقت القوة المشتركة النار في منطقة سكنية أثناء شجار مع مهاجمين. وتقوم البعثة بالتحقيق في الحادث. وأعربت القوة المشتركة أيضا عن استعدادها للتعاون الكامل لدعم أي تحقيق تجريه شرطة سيفاري في الحادث.

٣١ - وقادت عملية هاوبي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى توقيف واحتجاز تسعة أعضاء تابعين لتنسيقية الحركات الأزوادية اشتُبه في البداية أنهم إرهابيون. وقامت القوة المشتركة يومين بعد ذلك بوضع هؤلاء الأشخاص في عهدة قوة الدرك في غاو. وأطلق سراحهم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لانعدام الأدلة.

٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، أفادت الأنباء بأن رعايا من بوركينا فاسو توجهوا إلى غوسي في منطقة تمبكتو بمالي فرارا من العمليات الأمنية التي قادتها قوات الأمن البوركينابية في المنطقة الحدودية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، بلغ مجموع عدد اللاجئين من بوركينافاسو الذين سجلتهم السلطات في

مالي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢ ٣٧٣ لاجئا. وثمة المزيد من اللاجئين الذين ما زالوا بحاجة إلى التسجيل. وسلطت مصفوفة تتبع حالات التشرد التابعة لوزارة التضامن والعمل الإنساني في مالي الضوء أيضا التشريد الداخلي لـ ٩ ٥٣٤ من الرعايا الماليين في منطقة تمبكتو. وليس هناك في الظرف الراهن أي دليل يثبت أن التشريد الداخلي وقع نتيجة لعمليات قامت بها القوة المشتركة أو غيرها من قوات الدفاع والأمن.

هاء – المشاكل والتحديات المطروحة

٣٣ – لقد ظل التقدم المحرز صوب التفعيل الكامل للقوة المشتركة وتعبئة التمويل الدولي اللازم لدعمها بطيئا بل ومعقدا في بعض الأحيان. فقد كان من المزمع في البداية أن تبلغ القوة المشتركة قدرتها العملياتية الكاملة بحلول آذار/مارس ٢٠١٨، ولكن تعيَّن تأجيل الموعد النهائي إلى تاريخ لاحق. وثمة عدة عوامل تسهم في هذا التأخر. فقد تباطأت وتيرة الانتشار بسبب أوجه النقص الكبير من حيث التدريب والمعدات، ولكون قوات الدفاع والأمن الوطنية في بلدان المجموعة الخماسية واقعة تحت ضغط الأعباء أصلا.

٣٤ – وبالنظر إلى انعدام التقدم في عملية السلام بمالي، وتدهور الحالة الأمنية، لا يمكن لنزعة التطرف إلا أن تزداد تفشيا، ولا سيما في أوساط الفئات الضعيفة. ومع ذلك فإن نجاح عمليات القوة المشتركة مستقبلا يرتبط ارتباطا وثيقا بإحراز تقدم في عملية السلام. ويجب أن تكون العمليات الأمنية مكملة للجهود الرامية إلى جعل السكان يرون مكاسب ملموسة للسلام. وفي الوقت نفسه، يمكن للقوة المشتركة أن تكون درعا مُهما يقي من انتشار التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية عند بلوغها طور التشغيل الكامل. غير أن هذا الأمر يتطلب أيضا التطبيق الكامل لإطار الامتثال لمعايير حقوق الإنسان لدرء أي أثر سلبي للعمليات على المدنيين والتحفيف من حدته.

٣٥ – ومن المهم أن تضاعف بلدان المجموعة الخماسية الجهود من أجل رسم هدف موحد للقوة المشتركة ووضع رؤية مشتركة لها وتزويدها بإطار سياسي سليم. ويتطلب هذا الأمر مواصلة تنقيح المفهوم الاستراتيجي للعمليات، على النحو الذي أوصيت به في تقريري السابق. ويتطلب الأمر أيضا إجراء حوار مكثف مع المجتمع الدولي من أجل حشد الدعم الأساسي لذلك المسعى وكفالة تواؤم الدعم المقدم من قبل جميع الشركاء الرئيسيين.

ثالثا – الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

ألف – الدعم السياسي

٣٦ – عقب اتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، عقدت مجموعة من الاجتماعات الرفيعة المستوى من أجل تعبئة الدعم الدولي للقوة المشتركة. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية ببروكسل. وبعد يومين من ذلك، عقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اجتماعا رفيع المستوى مع رؤساء دول المجموعة الخماسية وقادة آخرين في لاسيل – سان –كلو بفرنسا. ونوقشت في الاجتماعين أمور تمويل القوة المشتركة وتدابير تزويدها بالدعم الدولي. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع وزراء الدفاع ووزراء

الخارجية في بلدان المجموعة الخماسية في باماكو وأعلنوا عن إنشاء صندوق استئماني وإحداث مكتب الدفاع والأمن. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تكامل آليات التمويل وإلى التواصل والتنسيق الفعالين بين مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي وبين المجموعة الخماسية في اجتماع لوزراء الدفاع في الدول الأعضاء في المجموعة استضافته حكومة فرنسا في ١٥ كانون الثاني/يناير بباريس. وفي قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية المعقودة بنيامي في ٦ شباط/فبراير، جرى إقرار الجداول الزمنية لنشر القوة المشتركة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، جرى التوقيع على الاتفاق التقني بشأن الدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة وعلى الاتفاق المالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك في مؤتمر بروكسل. وفي ٢٣ آذار/مارس، قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتمديد ولاية القوة المشتركة لمدة سنة أخرى. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، استضافت إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعا رفيع المستوى في نيويورك، برئاسة مشتركة من المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بهدف تعبئة المزيد من الدعم للقوة المشتركة من الجهات المانحة. وجرى حث المانحين على توفير التمويل للدعم الهندسي الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة بالنظر إلى النقص الخطير في المعدات لدى القوة المشتركة والظروف الصعبة السائدة في قواعد عملياتها وبمحيطها.

٣٧ - وتؤكد هذه الطفرة من الاجتماعات الرفيعة المستوى امتلاك المجموعة الخماسية زمام الأمر في القوة المشتركة وفي أنشطتها واهتمام المجتمع الدولي والتزامه المتواصلين بالوقوف خلف هذه القضية المهمة. بيد أن المناقشات قد غلب عليها الشواغلُ العملية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق التقني والجهود المبذولة في سبيل تعبئة الموارد. فالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يشدد على أهمية الارتباط بين عملية السلام في مالي ودور البعثة المتكاملة في تحقيق الاستقرار والدعم الذي ستقدمه للقوة المشتركة، لكن مسألة وضع إطار سياسي أوسع للقوة المشتركة لم تكد تحظى باهتمام يُذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعد تعزيز الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية وإنشاء مكتب الدفاع والأمن وتوقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية خطوات مهمة صوب وضع عمليات القوة المشتركة ضمن إطار سياسي ومؤسسي أوسع بغية اتباع نهج جامع وشامل في التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل. ومع ذلك، لم يحرز أثناء فترة التقرير أي تقدم في إنشاء فريق للدعم تشارك فيه، وفقا للفقرات ٤ إلى ٦ من القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، حكومات الدول الأعضاء في المجموعة والجهات الإقليمية المعنية والجهات المانحة والشركاء التقنيون، ويضفي الطابع المركزي على جهود الدعم ويحدد الرؤية العامة والتوجه المستقبلي للقوة المشتركة.

باء - الدعم المالي والجهود المبذولة لتعبئة الموارد

١ - مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي

٣٨ - أنشأ الاتحاد الأوروبي، بطلب العديد من الدول الأعضاء فيه، مركزاً للتنسيق بقيادة الأركان العسكرية للاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ليتولى تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية للقوة المشتركة. ويعقد مركز التنسيق اجتماعات منتظمة يحضرها ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، مثل الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وكندا والمملكة العربية السعودية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وممثلون عن المنظمات الدولية. ويتواصل مركز التنسيق بالجهات المعنية الرئيسية في المجموعة الخماسية، من قبيل رئاسة المجموعة وأمانتها الدائمة، وقائد القوة المشتركة، والاتحاد الأفريقي، عن طريق وفود الاتحاد وبعثاته المشتركة إلى منطقة الساحل المعنية

بسياسات الأمن والدفاع. ومركز التنسيق هو قبل كل شيء أداة تحت تصرف بلدان المجموعة الخماسية والجهات المانحة الدولية لحشد الدعم بكفاءة وفعالية قدر الإمكان.

٢ – مرفق السلام في أفريقيا

٣٩ – إن مرفق السلام في أفريقيا آلية للاتحاد الأوروبي يمكن من خلالها نقل التبرعات الدولية إلى القوة المشتركة. وقد شارك الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الآلية في الجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة منذ إنشائها، بدءا بدفع مساهمة قدرها ٥٠ مليون يورو لتوفير الخدمات والهياكل الأساسية والمعدات. ورفع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر بروكسل مساهمته لتصل إلى ١٠٠ مليون يورو، ووسع من نطاق العمل ليشمل تمويل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة (١٠ ملايين يورو)، والجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الامتثال (١٠ ملايين يورو) والهيكل الإداري للمجموعة الخماسية (٥ ملايين يورو).

٣ – المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للجهات المانحة المعني بمنطقة الساحل

٤٠ – تعهدت بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى في مؤتمر بروكسل بتقديم ٨٨ مليون يورو لدعم القوة المشتركة، لتبلغ بذلك كافة التعهدات المالية الواردة حتى الآن ما مجموعه ٤١٤ مليون يورو. وقد قدرت المجموعة الخماسية التكلفة الإجمالية لبدء تشغيل القوة المشتركة وتمويل السنة الأولى من عملياتها بمبلغ ٤٢٣ مليون يورو. ولم يتم تخصيص بعض التعهدات المالية وما زال ينتظر صرف معظمها.

٤ – الدعم العملياتي واللوجستي

٤١ – في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، جرت مفاوضات في نيامي وباماكو ونواكشوط لإبرام اتفاق ثلاثي الأطراف يحدد نطاق وطرائق سداد تكاليف الدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، عملا بأحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). فإن دعم البعثة للقوة المشتركة بموجب الاتفاق التقني المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير سيُقدم ضمن إطار سياسي أوسع للجهود الرامية إلى دعم عملية السلام في مالي، وجهود تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الساحل. ويوجه الدعم إلى قوات الدفاع والأمن في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية التي تشارك في عمليات القوة المشتركة على الأراضي المالية ويتطلب تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٤٢ – ويقدم الدعم من البعثة المتكاملة بشرط السداد الكامل للأمم المتحدة عن طريق آلية تمويل ينسقها الاتحاد الأوروبي. فالاتفاق المالي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهو اتفاق لتقدير توافر الأركان لتقديم منحة أو تفويض، ينص على دفع ١٠ ملايين يورو عن طريق مرفق السلام في أفريقيا ويشكل الإطار المالي الذي يضم طرائق السداد. واستنادا إلى تقييم أولي للاحتياجات أجرته البعثة والقوة المشتركة، تقدر تكلفة الدعم بنحو ٤٤ مليون دولار على مدى سنتين. وفي غياب التعهدات المالية لتغطية التكلفة برمتها، سينحصر الدعم الأولي في المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي وإجلاء المصابين. وقد وضعت البعثة جميع الترتيبات اللازمة لتقديم هذا الدعم، بناء على طلب من القوة المشتركة، وستشرع في تقديمه عند استلام الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي. وأجرت البعثة أيضا تقييمات أولية للقدرات والمواد اللازمة لتوفير المساعدة الهندسية في حدود قدراتها وكفالة أن يقدم هذا الدعم حال توافر الموارد.

٤٣ - ووضعت القوة المشتركة ضمن الأولويات تعزيز وتدعيم ستة معسكرات في مالي (انظر الفقرة ١٣). وقامت البعثة بزيارة استطلاعية إلى موقع تيسيت في ١٢ نيسان/أبريل وبزيارات تقييم إلى المواقع الخمسة المتبقية، بما فيها سيفاري، بين ٢٦ و ٢٨ نيسان/أبريل. وتقدر التكاليف في المتوسط بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لكل هكتار مخصص للبناء حسب معايير الأمم المتحدة. ووفقا للتقييمات الأولية، وريثما يتم الحصول على نتائج الزيارات الاستطلاعية، وتوافر التمويل اللازم، يعتزم مهندسو البعثة بناء ثلاثة معسكرات تبلغ مساحة كل منها أربعة هكتارات ومعسكرين تبلغ مساحة كل منهما عشرة هكتارات، وإصلاح المقر الرئيسي للقوة المشتركة بتكلفة إجمالية قدرها ١٩,٥ مليون دولار.

٤٤ - وأنشأت البعثة المتكاملة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فريقا للتنسيق الداخلي يتألف من العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري ليقوم بتخطيط احتياجات القوة المشتركة وتقييمها واستعراضها. وبمبادرة من البعثة، أنشئت آلية ثلاثية الأطراف مع القوة المشتركة والاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ باعتبارها منتدى للقيام في اجتماعات منتظمة بتحديد كيفية تنفيذ الاتفاقين التقني والمالي.

٤٥ - وأعدت البعثة خطة سنوية مؤقتة للدعم تتضمن إجراءات عمل موحدة لتنفيذ الاتفاق التقني، وقد عُين خبير في اللوجستيات في سيفاري لكي ينسق مع القوة المشتركة. وتعكف القوة المشتركة على وضع خطة تشغيلية سنوية، بمساعدة من بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وقوة بارخان، وستُقدم الخطة لكي يتم إقرارها في الاجتماع المقبل للجنة الدفاع والأمن. وستقوم البعثة حينها بمواءمة خطة الدعم الخاصة بها مع الخطة التشغيلية للقوة المشتركة. والبعثة على أهبة الاستعداد لتوظيف مزيد من القدرات المدنية لتقديم الدعم المتفق عليه عندما تتوافر موارد إضافية.

٤٦ - وتمشيا مع القرارين ٢٣٦٤ (٢٠١٧) و ٢٣٩١ (٢٠١٧)، عين كل من البعثة والقوة المشتركة ضابط اتصال عسكري في مقر الطرف الآخر لتيسير تبادل المعلومات والتنسيق في إطار ولاية كل منهما. وأنشأت البعثة أيضا مركز قيادة متقدماً في سيفاري.

٥ - الدعم الثنائي

٤٧ - إن ثمة عدة بلدان تقدم المساعدة الثنائية إلى القوة المشتركة والقوات المسلحة وقوات الأمن التابعة لبلدان المجموعة الخماسية من أجل إكمال جهود مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب. فقد ساعدت قوة بارخان في تخطيط وتنفيذ العمليات الأولى للقوة المشتركة. وتقوم الولايات المتحدة، بعد أن أعلنت، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تعهدها بتقديم مبلغ ٦٠ مليون دولار لدعم المجموعة الخماسية، بتقديم التدريب وبتوفير مجموعة من عناصر الدعم التقني إلى القوة المشتركة، والدعم اللوجستي والهندسي للقوات المسلحة لبوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك، ستعين قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا مخططَين اثنين في مقر القطاع الأوسط للقوة المشتركة. وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في لاسيل - سان - كلو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار وتعهدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم مبلغ ٣٠ مليون دولار لدعم القوة المشتركة. وصدرت تعهدات أخرى عن شركاء ثنائيين في مؤتمر بروكسل ولكنها لم تنفذ حتى الآن.

رابعا – خيارات الدعم في المستقبل

٤٨ – لقد قدمت في تقريري السابق أربعة خيارات فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة، تتراوح بين إنشاء مكتب للأمم المتحدة مكرس لدعم عمل البعثة المتكاملة في تقديم المعونة، يقتصر على إقليم مالي ويعتمد على الوسائل اللوجستية وسلاسل الإمداد القائمة لدى البعثة. ويتوافق القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) والاتفاق التقني مع الخيار الأخير.

٤٩ – وسأطرح في هذا التقرير من جديد خيارين من شأنهما أن يتيحا للأمم المتحدة تقديم دعم أشمل وأوسع نطاقا، باستخدام الأنصبة المقررة. فإن من شأن تعزيز دور الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى القوة المشتركة عن طريق الأنصبة المقررة أن يزيد من قدرة على التنبؤ بالتمويل ومن ثم تيسير التخطيط بمزيد من الدقة والكفاءة وعلى مدى أطول، مع تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتكتيكية مع القوة المشتركة.

٥٠ – ويتمثل الخيار الأول في مجموعة من عناصر الدعم يقدمها مكتب تابع للأمم المتحدة مكرس للدعم، شبيه بمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الذي يدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومثلما هو الحال في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ينبغي ألا يفترض أن دفع المرتبات والأجور يشكل عنصرا من مجموعة عناصر الدعم. غير أنه يمكن بلورة الدعم بحيث يشمل، بصفة استثنائية، سداد تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وسداد تكاليف الإمدادات والخدمات الأساسية والضرورية التي تحتاج إليها وحدات القوة المشتركة لتأمين اكتفائها الذاتي. وإذا صدر تكليف تبعا لذلك، فإن مناطق عمليات مكتب الدعم هذا ستشمل كامل أراضي بلدان المجموعة الخماسية وتتماهى مع منطقة عمليات القوة المشتركة، حينما تدخل في المرحلة الثانية من مفهوم عملياتها الاستراتيجي. ومن شأن مجموعة دعم يصدر بها تكليف من مجلس الأمن ومكتب دعم منفصل عن البعثة المتكاملة أن يشمل أنواع الدعم المبينة في الفقرة ٤٧ من تقريري السابق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قدرات الإجلاء الطبي الجوي وما يتصل بها من قدرات الدعم الطبي؛ وخدمات الدعم المعيشي، بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود والمياه التي تكيف حسب احتياجات القوة المشتركة؛ والمواد الاستهلاكية، بما في ذلك مخازن الدفاع الميداني، ومجموعات الإسعافات الأولية، والخيام التكتيكية، ومواد الإيواء والإمدادات الطبية؛ والمساعدة التقنية للتخفيف من حدة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ والدعم التقني لتطبيق أطر الامتثال وتنفيذها، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ والقدرة على إدارة أثرها البيئي؛ وعقود الصيانة والتكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ودعم الهياكل الأساسية.

٥١ – ويتمثل الخيار الثاني في تعديل ولاية البعثة لتعزيز الدعم الذي تقدمه للقوة المشتركة وتزويدها بموارد إضافية لإنشاء هياكل وآليات دعم أكثر ديمومة. ويمكن أن يشمل هذا الدعم المعزز العناصر المأذون بها بالفعل في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧): أنشطة الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وإتاحة المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي (الوقود والماء وحصص الإعاشة)، واستخدام معدات ومواد المنشآت الهندسية التابعة للأمم المتحدة، والوحدات التمكينية الهندسية التابعة للقوات النظامية في البعثة المتكاملة من أجل المساعدة على تحضير قواعد عمليات القوة المشتركة في مالي (الفقرة ١٣ (ب)). ويمكن أيضا توسيع نطاقه ليشمل أنواع دعم أخرى لا يغطيها شركاء آخرون. وسوف يقتصر على القطاعين الأوسط والغربي، بينما سيركز الشركاء الثنائيون جهودهم في مجال الدعم على القطاع الشرقي، الذي لا يوجد بالقرب منه وجود للأمم المتحدة. وينطوي هذا الخيار على إمكانية تحميل البعثة فوق طاقتها، بالنظر إلى ولايتها

الشاملة والمتعددة الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، ولما كانت القوة المشتركة لم تصل بعد إلى قوتها التشغيلية الكاملة، ولما تشرع البعثة بعد في تنفيذ تدابيرها الحالية للدعم، لا يتوفر أي تقييم لمدى تأثير هذا الخيار الثاني على البعثة وعلى تنفيذ ولايتها الأساسية. وسيتيح إنشاء مكتب دعم مخصص على النحو المبين أعلاه التمييز بشكل أوضح بين الدور الذي تؤديه البعثة في دعم عملية السلام في مالي وبين دورها في دعم القوة المشتركة.

خامسا - التحديات الأوسع نطاقا في منطقة الساحل

٥٢ - إن الوصول بالقوة المشتركة إلى أداء مهامها كاملة من المبادرات المتعددة المتزامنة للتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. وفي ضوء الحالة الأمنية الآخذة في التدهور بسرعة في المنطقة، من اللازم اتباع نهج يركز على الأمن في جهود مكافحة انتشار التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكن ينبغي أن تندرج هذا النهج ضمن رؤية شاملة أوسع نطاقا. فإن من التحديات الرئيسية في الأشهر القادمة العمل على جعل عمليات القوة المشتركة تندرج ضمن استراتيجية شاملة لمنطقة الساحل تأخذ فيها جميع بلدان منطقة الساحل بزمام المبادرة وتتولى توجيهها، وليس فقط بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من الشركاء الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف.

ألف - برنامج الاستثمارات ذات الأولوية

٥٣ - إن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بصدد استكمال استعراض لبرنامجها للاستثمارات ذات الأولوية، بإدماج مشاريع جديدة ومراعاة أطر إقليمية أخرى. واستجابة لطلب رسمي من الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية، أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً إلى الأمانة لمساعدتها في إعادة مواءمة برنامج الاستثمارات، ومن ثم كفالة الانسجام مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولوضع مجموعة من الأدوات والوثائق الاستراتيجية. ويتوقع أن يؤدي الاستعراض إلى زيادة في عدد المشاريع المقدمة إلى المانحين في اجتماع مائدة مستديرة من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ويشمل أيضا مشروعات جارية في منطقة الساحل ومشاريع جديدة عابرة للحدود اقترحتها تشاد والنيجر.

باء - استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٥٤ - تعمل الأمم المتحدة إعادة مواءمة استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل التي ستُنفذ بشراكة مع البلدان العشرة التي حددت في الاستراتيجية، بما يشمل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفي اتساق مع أولوياتها الوطنية والإقليمية. ويجري أيضا وضع خطة دعم لمنطقة الساحل لحفز الاستثمار وحشد مزيد من الموارد في المنطقة. وستقدم معلومات أكثر تفصيلا في حزيران/يونيه في تقريري عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٥٥ - لقد قمتُ في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧ بتعيين السيد إبراهيم ثياو مستشارا خاصا لي لمنطقة الساحل، وسيتولى دعم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في إعادة مواءمة الاستراتيجية وإعداد خطة دعم منطقة الساحل. وإن الخبرة التي اكتسبها السيد ثياو على الصعد الوطني والإقليمي والدولي ستكون خير رافد للجهود الرامية إلى خدمة

ملايين الناس في واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيدا وستساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على صعيد تلك المنطقة.

٥٦ - وفي ١٥ آذار/مارس، حضر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاجتماع السادس لمحفل التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي نظم في انجامينا بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل. وأكد المشاركون في الاجتماع على الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء التحديات التي تشهدها المنطقة، يجمع بين الانشغالات الأمنية وأولويات التنمية. وأكد الممثل السامي للبعثة، بيير بويويا، ضرورة الحفاظ على المحفل بوصفه منتدى متميزا لإجراء مناقشات يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. والمحفل هو أرفع آلية تمسك المنطقة بزمامها لتعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات الإقليمية المتعددة المستويات لمنطقة الساحل والاستراتيجيات الوطنية والمحلية.

جيم - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية

٥٧ - في ٢٨ آذار/مارس، حضرت نائبة الأمين العام الاجتماع التشاوري الاستراتيجية بشأن منطقة الساحل الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في نواكشوط. وكان الاجتماع فرصة لمناقشة الجهود المبذولة في المجالين الأمني والإنمائي التي تبذلها الدول والشعوب والمؤسسات في المنطقة دون الإقليمية من أجل كفالة الانسجام مع الجهود المماثلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون. وشددت نائبة الأمين العام على الحاجة إلى زيادة استثمارات الأمم المتحدة في منطقة الساحل، بالنظر إلى أن هذه الاستثمارات ظلت دون المستوى الأمثل بالمقارنة مع استثمار المنظمة في مناطق أخرى تواجه مستويات مماثلة من الهشاشة وعدم الاستقرار. وينبغي توجيه هذا الاستثمار إلى المجالات ذات الأولوية المحددة في عملية إعادة مواءمة استراتيجية منطقة الساحل، وهي: النمو الاقتصادي؛ والحوكمة وسيادة القانون؛ وقضايا الشباب والنساء والفتيات؛ وتغير المناخ. وينبغي استخدام هذا الاستثمار أيضا لتوسيع خيارات الكسب وتعزيز فرص الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وشددت على أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تعمل يدا في يد مع الاتحاد الأفريقي في معالجة التحديات التي تشهدها منطقة الساحل، وأن سعي الجانبين إلى بلوغ الأهداف المشتركة سيستفيد من أطر العمل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية التي وقعها الجانبان في الآونة الأخيرة.

٥٨ - لقد ازدهرت تدفقات المخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية وتحركات الإرهابيين في منطقة الساحل على الطرق التقليدية نفسها التي تسلكها الهجرة والتجارة، الأمر الذي أثر سلبا في الأمن والحكم الرشيد والتنمية. وفي هذا السياق، يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الحكومات في منطقة الساحل على الرفع من مستوى الانفتاح والكفاءة والمساءلة في نظم العدالة الجنائية عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات التشريع والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون، والمساعدة التقنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. فقد ضبطت السلطات في مالي ١,٧ طنا من المخدرات منذ عام ٢٠١٧، بفضل المساعدة المقدمة من المكتب. وأُنشئت فرق عمل مشتركة بين الأجهزة معنية بالاعتراض في المطارات ودُرب عناصرها في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ونتيجة لذلك، ضُبط ما مجموعه ٣٥ كيلوغراما من المخدرات في مطارات دولية بمنطقة الساحل، كما صودر أكثر من مليون دولار من العملات الأجنبية في عام ٢٠١٧.

٥٩ - وبالنظر إلى النزاعات العديدة التي تشهدها المنطقة، تُتداول كميات كبيرة من الأسلحة النارية في غرب ووسط أفريقيا. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع السلطات الوطنية لمعالجة هذه المشكلة بمختلف الطرق: مساعدتها في مواءمة تشريعاتها مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وتقديم الدعم في جهود وسم الأسلحة النارية وجمعها وتدميرها؛ وتحسين الأمن ومسك سجلات الأسلحة النارية بفعالية؛ وتدريب موظفي العدالة الجنائية؛ وبناء قدرات التحقيق والملاحقة القضائية للتعامل مع حالات الاتجار بالأسلحة النارية. وزود المكتب السلطات في بوركينافاسو ومالي ببرمجيات تسجيل لمعدات الوسم لتستخدم في وسم الأسلحة النارية المملوكة للدولة، فكان أن تم وسم أكثر من ٥٠٠ ١٣ سلاح ناري في البلدين منذ عام ٢٠١٥.

٦٠ - ويقدم المكتب الدعم في تعزيز الأطر التشريعية والسياساتية من أجل بناء قدرات السلطات في بلدان المجموعة الخماسية على إجراء التحقيقات في حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتحديد هوية الضحايا وحمايتهم، وتحسين عمليات جمع البيانات عن طبيعة ونطاق الظاهرة، ويعمل المكتب على تعزيز التعاون على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وبمساعدة تقنية من المكتب، قام المدربون العاملون في أكاديميات الشرطة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بإقرار المناهج التدريبية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٦١ - ويجري حاليا إصلاح قطاع الأمن في العديد من بلدان المجموعة الخماسية. وليست كل الدول الأعضاء في المجموعة تملك وحدات لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وفي بوركينا فاسو، يجري حاليا إنشاء جهاز خاص لمكافحة الإرهاب. وقدَّم كبير المستشارين في شؤون إصلاح قطاع الأمن الذي أوفدته الأمم المتحدة إلى هناك، بتمويل من صندوق بناء السلام، الدعم لإجراء تقييم لاحتياجات القطاع، وعزَّز أوجه التآزر بين قوات الدفاع وقوات الأمن، ودعا إلى تبسيط إجراءات سيادة القانون والحكم الديمقراطي. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حضر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل افتتاح منتدى للأمن الوطني نُظِّم في واغادوغو على مدى ثلاثة أيام بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري، وحُدِّدت خلاله العناصر الرئيسية لسياسة وطنية جديدة في مجال الأمن. وسبق المنتدى مشاوراتٌ إقليمية لضمان عملية شاملة وتشاركية.

٦٢ - وبالإضافة إلى محدودية القدرات في قطاع الأمن لدى بلدان المجموعة، فإن تعدد وتداخل الاتفاقات في المنطقة بشأن التعاون في مجال الشرطة والتعاون القضائي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الخماسية نفسها، يثير سؤال الإطار الذي ينبغي أن يكل الأساس القانوني للعمليات العابرة للحدود التي تقوم بها القوة المشتركة.

٦٣ - ويقوم حاليا صندوق بناء السلام بتنفيذ مشروع عابر للحدود في منطقة ليبتاكو - غورما باعتباره عملا مكملا للعمليات التي تقوم بها القوات الأمنية هناك. ويهدف المشروع، الذي يبلغ تمويله ثلاثة ملايين دولار، إلى منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك من خلال إقامة أنشطة اجتماعية واقتصادية للشباب والنساء المعرضين للخطر، ودعم الآليات المحلية لمنع نشوب النزاعات وحلها، مع التركيز على النزاعات بين المزارعين، وتشجيع الحوار بين السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن.

٦٤ - وفي مالي، تعمل حاليا البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز سيادة القانون من خلال دعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال إعادة فتح وتشغيل مؤسسات العدالة. وتسهم هذه البرامج في إيجاد بيئات داعمة للقوة المشتركة والبعثة المتكاملة، بتعزيز الصلة بين مبادرات السلام والتنمية والأمن. وتوفر ولاية تحقيق الاستقرار المنوطة بالبعثة، على وجه التحديد، فرصة لإيجاد حيز لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، بينما تركز العمليات الأمنية على المظاهر المباشرة لعدم الاستقرار، وهي: التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

سادسا - ملاحظات

٦٥ - أحيي بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على ما أبدته من إصرار وعزم لإنجاح رؤيتها. وأشيد بالمجموعة على جهودها المتواصلة الرامية إلى تعبئة ونشر قواتها لإجراء العمليتين الأوليين من عمليات القوة المشتركة. وأعرب عن امتناني للمجتمع الدولي الذي وقف متضامنا وراء هذه المبادرة الهامة، وقدم مساهمات سخية إلى القوة المشتركة. ومع ذلك، يجب الآن أن يتبلور الدعم بطريقة عملية وملموسة.

٦٦ - وبعد مضي سنة واحدة فقط على إذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر القوة المشتركة، أُحرز تقدم كبير في تعبئة الموارد والدعم للقوة. غير أن هذا الأمر لم يفض بعد إلى إحراز تقدم في تفعيل القوة المشتركة التفعيل الكامل. إذ لا تزال ثمة تحديات وعقبات كبيرة. فالحالة الأمنية في منطقة الساحل ماضية في التدهور. والهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في واغادوغو، وكذلك في تمبكتو في الآونة الأخيرة، إضافة إلى الهجمات المستمرة على القوات المسلحة وقوات الأمن المحلية، دليل على أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى فرض نفوذها وتوسيع نطاق وجودها. وشيئا فشيئا يتراجع حضور سلطات الدولة في شمال ووسط مالي وفي شمال بوركينا فاسو. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف قبل فوات الأوان لتغيير هذا النمط من التطورات.

٦٧ - والحالة هذه، فإن تفعيل القوة المشتركة التفعيل الكامل لا يتقدم بالسرعة المطلوبة. ولذلك فإنني أحث بلدان المجموعة الخماسية على نشر قواتها المتبقية في أقرب وقت ممكن، وعلى الأمور المتعلقة بمهام القيادة والتحكم. وإن التأخر في نقل السلطة على الكتائب التابعة لها إلى قائد القوة المشتركة يؤدي بدوره إلى بطء العملية. ويجب على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية أن تبادر بنقل السلطة على وجه الاستعجال. فبدون ذلك، ستظل العمليات متقطعة حسب كل حالة على حدة، مع صعوبة أو استحالة التخطيط الطويل الأمد، بما في ذلك فيما يتعلق بالتخطيط للوضع النهائي للقوة المشتركة. وأدعو كذلك المجموعة الخماسية إلى توضيح واستكمال المفهوم الاستراتيجي للعمليات والمعايير والأطر الزمنية لبلوغ القدرة التشغيلية الكاملة للقوة المشتركة. وفي الوقت نفسه، أقر بأن القوة المشتركة لا يمكن أن تكون الإجراء الوحيد للتصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل. وأعرب عن امتناني للجنود العاملين في قوة بارخان، ولمن يعمل من الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أولئك الذين لا يزال وجودهم هناك أمرا بالغ الأهمية.

٦٨ - إن التنسيق بين القوة المشتركة وعملية بارخان والبعثة المتكاملة وآليات الاتصال يحتاج إلى مزيد من التعزيز لكفالة الإسهام الفعال من كل بعثة في تهيئة بيئة تمكينية للبعثات الأخرى. وأرحب بإيفاد موظفي الاتصال وبإنشاء آليات التنسيق، عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) والاتفاق التقني. وأحث الدول

الأعضاء في المجموعة الخماسية والقوة المشتركة على أن تكون أوضح ما يمكن أن تكون بشأن احتياجاتها من المساعدة وبشأن مستجدات الجداول الزمنية لعمليات الانتشار.

٦٩ - إن السلام الدائم والاستقرار لا يمكن أن يتحققا فيلمنطقة الساحل ما لم تُعالج أوجه القصور في المجالات السياسية والمالية والإدارية، وما لم يتم استعادة وتوسيع حضور الدولة في جميع أنحاء المنطقة، وما لم يكن جميع السكان، ولا سيما المجتمعات المحلية الضعيفة والشباب، قادرين على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل.

٧٠ - ولما كان الأمر كذلك، وجب أن تكون القوة المشتركة جزءا من إطار سياسي ومؤسسي أوسع يمكن أن يوجه عملياتها ويجعل منها عنصرا ضمن عناصر كثيرة أخرى من استراتيجية إقليمية. ولئن كنت أشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات التي اتُّخذت في الأسابيع الأخيرة لتعزيز الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية، ولتمتين الروابط القائمة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية، ولجعل القوة المشتركة جزءا لا يتجزأ من منظومة السلم والأمن الأفريقية، فإنني أحث بقوة بلدان المجموعة الخماسية على التعجيل بإنشاء فريق للدعم (انظر الفقرة ٣٧).

٧١ - وأرحب بالتعاون المثمر بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والذي أسفر عن توقيع الاتفاق التقني. فقد أدى الاتحاد الأوروبي دورا حيويا في حشد دعم الجهات المانحة وفي إدارة المساهمات المالية المقدمة إلى القوة المشتركة، بما في ذلك لإنشاء إطار الامتثال لحقوق الإنسان، من خلال مركز التنسيق التابع للاتحاد. وأعرب أيضا عن الامتنان لممثلي الخاص لمالي، النظيف محمد صالح، ولجميع الزملاء في البعثة المتكاملة، الذين لم يدخروا جهدا لضمان أن تكون البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى القوة المشتركة، متى طُلب منها ذلك، في حدود أحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) والاتفاق التقني. غير أن البعثة لا يمكن أن تقدم الدعم بفعالية، وبخاصة الدعم المعيشي والإجلاء الطبي، إلا بعد استئناف عمليات القوة المشتركة.

٧٢ - ويساورني قلق بالغ من نقص التمويل المتاح للبعثة لكي تقدم الدعم الهندسي اللازم لزيادة تحصين معسكرات القوة المشتركة. فإن هذا النقص في التمويل يمكن أن يزيد من تأخير التقدم في الوصول بالقوة المشتركة إلى مرحلة تكون فيها قادرة على القيام بجميع مهامها. ولذلك أدعو الجهات المانحة والشركاء إلى التعجيل بتعبئة الموارد المتبقية اللازمة لتقديم هذا الدعم على نحو فعال.

٧٣ - إن الدعم الذي تقدمه البعثة ذو أهمية بالغة. غير أنه سينحصر في الأراضي المالية. ولذلك أحث الجهات المانحة والشركاء على الصعيد الدولي على إعطاء الأولوية لدعم القطاعين الشرقي والغربي، حيث يشكل الافتقار إلى البنيات التحتية والموارد عقبة خطيرة أمام التفعيل الكامل للقوة المشتركة. وأدعو أيضا الجهات المانحة إلى تسديد ما تعهدت به من مبالغ في مؤتمر بروكسل وقبل المؤتمر. فقد آن الأوان لتحويل الأقوال إلى أفعال.

٧٤ - وإنني موقن بأن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة من خلال أنصبة مقررة هو أفضل وسيلة لضمان التمويل والدعم المستدامين والمضمونين على الأمد البعيد للقوة المشتركة. فترتيبات الدعم الحالية ليست مستدامة ولا تتناسب مع التحديات التي نواجهها في منطقة الساحل. ومرة أخرى، أحث أعضاء مجلس الأمن على التحلي بالطموح وإعطاء القوة المشتركة ولاية قوية من شأنها أن تضفي عليها الشرعية

الســياســية التي تســتحقها، كما أحثهم على إعطاء كل من المجموعة الخماســية لمنطقة الســاحل والأمم المتحدة الموارد اللازمة للتعجيل بعملية التفعيل الكامل للقوة المشتركة والانتهاء من هذه العملية.

٧٥ - وفي انتظار أن يتحقق ذلك، أحث المجموعة الخماســـية والاتحاد الأوروبي على تكثيف التعاون فيما بينهما والعمل معا على حصـــر الاحتياجات لكفالة تحقيق أكبر قدر ممكن من الشـــفافية ولتفادي التداخل والازدواجية في الجهود الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد. وأثني على المجموعة الخماســية لإنشــائها صندوقا استئمانيا للقوة المشتركة يمكن أن يشكل أداة حاسمة لحشد موارد إضافية والحصول على الدعم من الجهات المانحة، بما في ذلك للمعدات الفتاكة. والأمم المتحدة على أهبة استعداد للمساعدة في إنشاء الصندوق الاستئماني. غير أنني أود أن أشدد على الحاجة إلى العمل الوثيق مع مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي، وأن أوصـــي بقوة بنقل المركز إلى نواكشـــوط حتى يتســـنى للمنظمتين أن تكثفا من تعاونهما وجهودهما المشتركة في تعبئة الموارد. وأشجع أيضا بلدان المجموعة الخماسية على تولي المسؤولية الكاملة عن تلك الجهود، بما في ذلك لصندوقها الاستئماني، وعلى العمل على نحو أوثق في ذلك الصدد مع الجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأخيرا وليس آخرا، أحث الجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين على زيادة الدعم المقدم للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية.

٧٦ - إن الانتخابات المزمع إجراؤها في مالي، إن هي أُحسن الإعداد لها وإجراؤها، ستكون فرصة لتعزيز الحوار السياسي، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ووضع أسس الدولة الأمة الشاملة للجميع في مالي، حيث يُعطى الاعتبار الواجب لشواغل الأقليات والفئات الضعيفة. وسيكون ذلك رسالة سياسية قوية ومساهمة ملموسة في منع انتشار التطرف العنيف في المنطقة. وإنني أدعو جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في مالي إلى عدم ادخار أي جهد في العمل معا على تيســير إجراء انتخابات رئاســية ســلمية ونزيهة وشــفافة. وبغض النظر عن الانتخابات في حد ذاتها، يبقى إحراز التقدم في عملية الســـلام أمرا بالغ الأهمية وســـيقرر مدى النجاح في أي جهود إقليمية ترمي إلى تحقيق الاســتقرار. وأحث الأطراف الموقعة على التعجيل بتنفيذ الأحكام الرئيســـية لاتفاق الســـلام قبل إجراء الانتخابات الرئاســـية، دليلا على التزامها بعملية الســـلام، ولتمكين السكان من رؤية مكاسب ملموسة للسلام بعد معاناة طويلة، وهذا هو الأهم. وأذكر بأن كل من يسعى في إفساد عملية السلام عرضة للجزاءات وفقا لما جاء في القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).
